تدخل كل من الولايات المتحدة ومصر في الفترة القادمة اختبارًا جديدًا للقوة حول عدد من القضايا والموضوعات الحساسة التي تتعلق بمستقبل الدولة المصرية في حقبة ما بعد الثورة، ستتمحور أبعاد ذلك الاختبار حول عدة نقاط يأتي على رأسها انتخاب الرئيس القادم، والتدخل الأجنبي في العملية السياسية المصرية، ومدى السقف المسموح للسيادة الوطنية للدولة المصرية في حقبة ما بعد مبارك. وكل تلك الموضوعات السابقة تعد متشابكة بدرجة ما، وكلها تتعلق بالسيادة الوطنية المصرية في النهاية، وتتعلق كذلك بمدى النفوذ الإقليمي للولايات المتحدة في ظل ما تخوضه حاليًا من فترة خفوت دولي وإقليمي إثر انسحابها من العراق وأفغانستان ومعضلتها المالية ومحاولة انزوائها على ذاتها للعق جراحها وتكوين رؤية واضحة عن المستقبل.<?xml:namespace prefix = o />

من ناحيتها تدخل الدولة المصرية الجديدة طور البناء وإنشاء المؤسسات الجديدة، في ظل حالة ثورية ووصول المشاعر الوطنية والإحساس بسيادة الشعب إلى ذروتها، وكذلك انهيار مؤسسات تمرير الخنوع في عهد المخلوع؛ فاليوم تتغير بنية النظام السياسي المصري بدلاً من بنية هرمية يتربع على قمتها الرئيس ويمسك في يديه كل خيوط اللعبة، إلى بنية تعددية في المؤسسات وفصل بينها ورقابة شعبية عليها وتقليص صلاحيات الرئيس وتغيير الدستور، ومحاولة إنشاء نظام سياسي يتمتع بالسيادة الوطنية في الداخل والخارج، وهو ما ينذر بصدام حتمي قادم بين الإرادتين الأمريكية والمصرية.

فالولايات المتحدة ظلت لعقود تدير أوراق اللعبة الإقليمية بالهاتف والمقابلات في الغرف المغلقة، سواء مع الرئيس المخلوع أو مع مسئوليه وقيادات الأمن القومي التابعين له، وكان يتم عقد اتفاقات ـ مثل الكويز ـ وبناء جدران ـ مثل الجدار العازل مع غزة ـ وتصدير الغاز للكيان الصهيوني، والحفاظ على المصالح الأمريكية و"الإسرائيلية" في المنطقة بإشارة أصبع أمريكية؛ وكان في المقابل يتم تمرير صفقات السلاح لتحديث الجيش المصري بما يصاحبه من عمولات خيالية للمسئولين السابقين وشبكة تحالفات حسني مبارك وشريكه حسين سالم، بما في ذلك صفقات الغاز التي يرشح كل يوم أنباء عنها وعن أسرارها وعن شبكات الفساد الإقليمية المتداخلة فيها، واستفادة كبار المسئولين في عهد المخلوع من تلك الصفقات.

والولايات المتحدة لا تريد بحال من الأحوال أن تفقد تلك القدرة التفضيلية لها بأن تدير الخيوط الداخلية في اللعبة المصرية والإقليمية بالتبعية؛ فتمويل المنظمات الأجنبية العاملة في مصر لا ينفصل عن دورها في ربط المجتمع المصري بخيوط جديدة، بدلاً من الخيط السميك الوحيد الذي كان مرتبطًا مع حسني مبارك وكانت تدير من خلاله واشنطن كل شيء في مصر؛ فاليوم تريد عمل خيوط كثيرة ومنتشرة مع كافة أقطاب الحركات العلمانية والليبرالية والديموقراطية والمراكز البحثية التي تتعايش على المعونة الأمريكية من أجل أن تحتفظ واشنطن بقدرتها على التغيير داخل الدولة المصرية، وكذلك من أجل أن يكون لها قدرة على المناورة وعلى تشجيع منظمات المجتمع المدني المصرية من أجل دعم الفكرة الليبرالية ومن أجل مقاومة أي صعود للإسلاميين.

كما أن الولايات المتحدة تحاول بسط شبكاتها أيضًا على مجال الإعلام الجديد، بتمويل صحف ومواقع إليكترونية وقنوات فضائية تتوالد وتنفق ببذخ على أقطاب العلمانية والليبرالية في الدولة المصرية، مع محاولة لإغراق المجال الإعلامي بذلك السيل من البرامج الحوارية المسائية التي تروج لأهدافها، وبمنظومة متكاملة من شراء وتلميع وصناعة "الإعلاميين الجدد" في كل مكان، وتأتي المراكز البحثية الليبرالية لخدمة تلك المنافذ الإعلامية وتغذيتها بالأخبار والتقارير الصحافية والإعلامية، وكذلك التحالف مع كل من هو معاد للإسلاميين سواء من الأقباط أو رجال الأعمال من نظام المخلوع أو المروجين للفكرة الليبرالية الغربية في الحكم والسياسة والاقتصاد من أجل محافظة الولايات المتحدة على قدرتها على التغيير داخل الدولة المصرية.

ولكن جاءت قضية التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني لتحدث شرخًا بين المجلس العسكري وما بين الولايات المتحدة؛ فقد كان هناك اتفاق شبه ضمني بين الجانبين بأن الولايات المتحدة هي حليف مصر الأساسي؛ فمنذ اندلاع الثورة المصرية وإدارة أوباما ترسل رسائل بأنها تقف مع الشعب المصري بعد أن أيقنت أن أيام المخلوع باتت في خانة التاريخ، كما خرج الثناء من واشنطن على الجيش المصري بعدم استخدامه للقوة ضد المتظاهرين، وتشيد بإدارته للفترة الانتقالية وعدم رغبته في الاستيلاء على السلطة، كما دارت الكثير من التفاهمات بين الجانبين وعقدت اللقاءات للحفاظ على المعونة العسكرية الأمريكية والحفاظ على علاقات التحالف حتى جاءت قضية

التمويل الأجنبي لتصل العلاقة إلى حافة التوتر، بالرغم من استمرار عقد اللقاءات والمشاورات بين الجانبين.

يأتي كل ذلك في خضم كشف الكاتب محمد حسنين هيكل عن العلاقة غير العادية التي ربطت بين كل من أشرف مروان وحسني مبارك، وكيف أن الأول هدد بأنه يستطيع أن يدمر الثاني، وبعدها بأيام قتل بـ "الطريقة المعتادة" في لندن، بعد أن كشف هيكل في كتاباته أيضًا أبعاد احتمالات خيانة أشرف مروان وتمريره موعد حرب أكتوبر وكيف اطلع هيكل على وثائق أصلية من داخل الكنيسيت "الإسرائيلي" مررها لها نواب عرب في الكنيسيت وأن هذه الوثائق لا يمكن تسريبها إلا من داخل المطبخ العملياتي للقوات المسلحة، وكيف أن عميل "إسرائيل" داخل مصر أكد لهم أن موعد الحرب في السادسة مساء السبت السادس من أكتوبر، وأن مروان لم يعلم بتعديل موعد حرب أكتوبر حيث كان في الخارج ولم يعلم أن الموعد تم تقديمه من السادسة مساء إلى الثانية ظهرًا بالتوافق بين الجانبين المصري والسوري لحسابات الشمس، فسوريا تريد أن تهاجم في أول ضوء لتكون الشمس في ظهرها أمام مدفعية "إسرائيل" فوق هضبة الجولان لتأمين دباباتها عند الهجوم، والمصريون أرادوا أن يكون موعد بدء العمليات في السادسة مساء لتكون الشمس قد غربت لإعطاء سلاح المهندسين المصري الغطاء الليلي الكافي (تم اختيار ليلة لا قمر فيها) من أجل بناء الكباري للعبور إلى الضفة الشرقية للقناة. وحينها تم التوصل إلى موعد وسط لم يكن يعلمه أشرف مروان حيث كان في زيارة خارجية آنذاك، وما تسرب أيضًا من حسين سالم بأن حسني مبارك كان عميلاً للاستخبارات المركزية الأمريكية، وتسريباته بأن الاستخبارات الأمريكية طلبت من مبارك خمس مرات الإطاحة بطنطاوي إلا أنه المخلوع لم يستطع؛ وذلك لخطورة اللعب مع الجيش في تلك الفترة الحساسة التي كان يريد فيها تمرير مشروع التوريث.

كل ذلك السياق شكل ردود الأفعال الداخلية من المجلس العسكري وقيادته، فالمشير طنطاوي كان أحد مقاتلي حرب أكتوبر، والخيانة تساوي دماءه ودماء رفاقه على الأرض، وعلى الرغم من أنه حاليًا لا يمكن الاستغناء عن الولايات المتحدة كحليف لمصر، إلا أن تقليم أظافرها في الداخل يمكن أن يكون رد فعل مناسب لكل تلك الأحداث في ذلك السياق، مع الضغط الشعبي المصري للحفاظ على الكرامة الوطنية والسيادة المصرية في حقبة ما بعد الثورة، ولعلم المجلس العسكري أنه يستطيع أن يتخذ اليوم إجراءات حاسمة لا يستطيع أي رئيس قادم أن يتخذها، فالمجلس العسكري انتقالي وسيغادر السلطة، كما أنه مدعوم بتحقيقات قضائية وبرغبة شعبية في تقليص نفوذ الولايات المتحدة في الداخل حسبما أظهرت استطلاعات الرأي الأمريكية ذاتها، كما أن المجلس العسكري نفسه يواجه تحديات داخلية تتعلق بشرعيته أمام شعبه بعد انتهاكات الجيش ضد الشعب؛ لذا فإن كل الظروف كانت ترمي في اتجاه التصعيد مع الولايات المتحدة لضرب عدة عصافير بحجر واحد.

ومن المتوقع أن تشهد الفترة القادمة صراعًا للإرادات بين الولايات المتحدة وبين الشعب المصري، وليس المجلس العسكري أو الرئيس القادم فقط، هذا الصراع ليس بالضرورة صراعًا صداميًا، ولكنه صراع من أجل إعادة رسم خطوط السيطرة والنفوذ والسيادة الوطنية، فتعامل الولايات المتحدة مع الشعوب والنواب المنتخبين منهم هو الخيار الأسوأ على الإطلاق لواشنطن، ولهم في رفض البرلمان التركي لضرب العراق آية في ذلك؛ لذا فإن الصراخ الأمريكي جاء عاليًا بعد التضييق على منظماته العاملة داخل الدولة المصرية؛ فهذه هي الخيوط الأخيرة التي تمتلكها الولايات المتحدة في إدارة اللعبة المصرية والإقليمية.

كما أن محاولات الضغط من أجل اختيار الرئيس القادم ستشهد هي الأخرى صراعًا للإرادات بين الشعب المصري وواشنطن التي لا تريد تغيرًا في التوجه الخارجي لمصر ولا تريد توترات في منطقة الشرق الأوسط أو مطالبة بإعادة النظر في كامب ديفيد، لذا من المتوقع أن تصعد الولايات المتحدة من ضغوطها على الرئيس القادم ـ أيًا كان اسمه ـ من أجل الحفاظ على محددات اللعبة السابقة مع المخلوع بوسائل جديدة، يتوقع أن تكون اقتصادية هذه المرة، وهنا تأتي أهمية "المرونة الضرورية للقدرة على البقاء" من الرئيس القادم وقدرته على المناورة وعلى التعمية وعلى الخداع الاستراتيجي وإخفاء خططه وأوراقه، وقدرته على تقديم خطاب براجماتي للداخل والخارج مع الحفاظ على المصالح العليا للأمة المصرية، لذا فإنه لزامًا على الناخب المصري في الفترة القادمة أن يقيس مقومات المرشح للرئاسة بناء على قدرته على المناورة والحكم على مواقفه الوطنية والتاريخية، وليس بالضرورة قدرته على التمسك بالثوابت والمعلن من الأفكار.

كاتب المقالة : محمد سليمان الزواوي
تاريخ النشر : 02/03/2012
من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر
رابط الموقع : www.mohammdfarag.com